

واقع و آفاق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

د. محمد رجراج

أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية

جامعة الجزائر

ملخص:

إن واقع و آفاق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي " له أهمية بالغة في بناء إستراتيجية تكاملية لاقتصاديات الدول العربية، حتى لا تتأثر بالتوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي، الذي يهدف إلى ربط الأسواق العربية بالأسواق العالمية لتصريف المنتوجات الزراعية المستوردة أمام هشاشة الهيكل الاقتصادي الزراعي العربي. و منه فإننا سنعمل من خلال هذه الورقة إلى توضيح الواقع الإقتصادي الزراعي العربي ، ثم نعمل على تبيان آفاق التكامل الإقتصادي الزراعي .

مقدمة :

إن حتمية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي تهدف في المدى البعيد إلى تحرير التجارة العالمية من كل القيود الجمركية و غير الجمركية (الإدارية) و إلغاء دعم الإنتاج في غياب سياسة زراعية موحدة تشكل خطرا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا على الأمة العربية التي تعرف إختلالات توازنية في

الميزان التجاري الغذائي و توسع الفجوة الغذائية و مالها من خطورة على الأمن الغذائي العربي و على القرار السياسي العربي.

يهدف النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى تحرير التجارة الدولية و إنشاء التكتلات الاقتصادية هذا ما يجعل في رأينا تجسيد واقع التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ضرورة حتمية لإنهاء الصراعات و الخلافات السياسية العربية التي كانت و لا تزال تشكل حجر عثرة أمام ما أقرته جامعة الدول العربية سنة 1945 كمبدأ التعاون الإقتصادي الذي نص عليه ميثاقها و مبدأ الوحدة الاقتصادية العربية الذي أقره مجلسها الإقتصادي سنة 1957، كما أصدر قرار إنشاء السوق العربية المشتركة سنة 1964، لهذا يتضح جليا أن كل المؤشرات تنص على العمل على تكامل اقتصادياتها في ظل التكتلات الإقليمية و الدولية ، و بذلك تكون سباقة الدول الصناعية في هذا المجال.

يعتبر التكامل الاقتصادي الزراعي العربي حتمية الألفية الثالثة لا مفر منه بحكم التقسيم الدولي للعمل و التخصص الذي يهدف إليه النظام الاقتصادي الجديد و عليه نقسم موضوعنا

إلى محورين:

المحور الأول: واقع التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

المحور الثاني: آفاق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

المحور الأول: واقع التكامل الاقتصادي الزراعي العربي:

1- الهيكل الاقتصادي الزراعي العربي: يعتبر الهيكل الاقتصادي الزراعي العربي جزءا من الهيكل الاقتصادي العربي العام ، تتركز فيه نسبة اليد العاملة الزراعية على نسبة معتبرة من مجموع اليد العاملة ، ففي سنة 2002 بلغت نسبة اليد العاملة التي تعتمد على النشاط الزراعي كمصدر أساسي لدخل الفرد (31.7% من إجمالي القوى العاملة) و لن يتأتى رفع مستوى معيشة الفرد وتحسينها إلا على

موحدة لدول الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية قائمة على تدعيم الإنتاج قبل الدخول في مفاوضات ، لاسيما القطاع الزراعي الذي كان متسببا في عزوف دول الاتحاد الأوروبي إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و هذا على الرغم من الاختلاف اللغوي و العرقي أصبحت قوة فعالة في التفاوض للدفاع عن مصالحها الاقتصادية في ضل إتحاد أوروبي متكامل اقتصاديا.

2- حتمية التكامل الهيكلي الاقتصادي الزراعي العربي: يعتبر التكامل الاقتصادي الزراعي العربي حتمية تاريخية وضرورة اقتصادية واجتماعية و سياسية لبناء التكامل الاقتصادي العربي ، انطلاقا من تجانس الهيكل الاقتصادي الزراعي العربي، في مكوناته - الموارد الأرضية و الموارد البشرية و العلاقة التي تربطها لبناء واقع التكامل الاقتصادي العربي .

تتميز الموارد الأرضية الزراعية بموقع جغرافي متجانس يسمح بالتوسع الأفقي للتنمية الاقتصادية الزراعية ، لتحقيق توسع السوق العربية باستقطاب الاستثمارات العربية لتحقيق التنمية الاقتصادية الزراعية المتكاملة ، تجابه بها آثار المنظمة العالمية للتجارة و ذلك برفع الكفاءة الاقتصادية الزراعية باستعمال التكنولوجيا و تطبيق الأبحاث الزراعية و العمل على تأهيل الموارد البشرية و استعمال طرق الإنتاج الحديثة.

أ- الموارد الأرضية الزراعية العربية

تبلغ المساحة الإجمالية للعالم العربي 14.60 مليون /كلم² تمثل نسبة 10.8 من مساحة العالم ، تمثل المساحة المزروعة في العالم العربي 5 % من الرقعة المزروعة في العالم يعزى ذلك إلى عدم استغلال الأراضي الزراعية العربية سوى 70 مليون هكتار بنحو 36 % ⁽¹⁾ ، تعتبر الموارد الأرضية الزراعية العربية أحد المقومات الطبيعية في تكامل الهيكل الاقتصادي العربي ، و ذلك بحكم الموقع الجغرافي الذي يمتد من المحيط الأطلس غربا حتى الخليج الفارسي شرقا، ومن جنوب آسيا الصغرى و البحر الأبيض المتوسط شمالا حتى المحيط الهندي و أواسط

إفريقيا ، هذا الامتداد الطبيعي الهام للموارد الأرضية يعطى واقع تحقيق التكامل الهيكلي الاقتصادي الزراعي العربي ميدانيا دون الأخذ بالحدود الوهمية التي تعتبر عائقا تاريخيا في التوسيع الأفقي للإنتاج .

الجدول رقم 1 : توزيع الأراضي الزراعية العربية (ألف هكتار) ⁽²⁾

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
■ الأراضي الزراعية الكلية	67.301	65.429	66.689	68.469	70.166	69.576
■ الأراضي الزراعية الموسمية	60.809	58.225	58.887	60.543	62.398	61.663
■ الأراضي الزراعية المطرية	32.265	32.998	31.918	33.658	36.304	32.396
■ الأراضي الزراعية المروية	10.280	9.500	9.364	9.536	10.131	10.727
■ الأراضي الزراعية المتروكة	15.264	15.727	17.506	17.349	15.963	18.540

يوضح الجدول رقم 1 المساحة الزراعية العربية الكلية التي قدرت بـ: 68469 ألف هكتار سنة 2002 وانتقلت إلى 69576 ألف هكتار سنة 2004 بنسبة تغير 1.6 % (2002-2004) تمثل نسبة من السكان ترجع هذه الزيادة إلى التوسع الأفقي لعملية استصلاح الأراضي الصحراوية، والجبلية تعتبر هذه الزيادة غير حقيقية إذا أخذنا (التصحّر) وكذا المساحة المتروكة (بور) والتي تشكل شطرا كبيرا من المساحة الزراعية وصلت إلى نحو 18.5 مليون هكتار عام 2004 أي بنحو 26.6 % من المساحة الزراعية ⁽³⁾ بينما الأراضي الزراعية الموسمية قدرت بـ: 60543 ألف هكتار عام 2002 أي بنسبة 89 % من المساحة الزراعية الكلية لنفس السنة وتشكل محورا طبيعيا هاما متنوعا إيكولوجيا لإحدى وعشرين دولة عربية ذات أقاليم مختلفة إيكولوجيا، في حين تقدر الأمطار التي تسقط سنويا

إن اختلاف الأقاليم بتفاوت كمية الأمطار المتساقطة في السنة يعطي تنوعا في المنتجات الزراعية و انتقال الموارد الاقتصادية المادية و البشرية بناء على الإنتاجية الحدية التي يتميز بها واقع الهيكل الاقتصادي الزراعي في ظل سياسية زراعية متكاملة إقليميا.

ب- الموارد المائية:

تقدر الموارد المائية بنحو 24 مليار م³ تمثل 1 % من الموارد المائية في العالم ⁽⁴⁾، تتميز الموارد المائية في الدول العربية بالندرة النسبية لمختلف الأقاليم التي تشكل الهيكل الاقتصادي الزراعي سواء من حيث تدني متوسط وحدة المساحة و نصيب الفرد يعزى ذلك إلى اختلاف كمية الأمطار المتساقطة في السنة كما يتضح من الجدول تبين تساقط كمية الأمطار للأقاليم العربية و يأتي السودان في المرتبة الأولى بنسبة 49 % ثم تأتي الجزائر بنسبة 8.7 % ، و عليه تعتبر الأمطار المتساقطة في السنة أهم مصدر للموارد المائية السطحية والتي تقدر بنحو 296 مليار م³ في السنة ⁽⁵⁾ .

الجدول رقم 3: الموارد المائية العربية المتاحة حسب مصادرها (بليارد م³) ⁽⁶⁾

الموارد المائية السطحية	الموارد المائية الجوفية		مجموع الموارد المائية المتجددة السطحية و الجوفية	الموارد المائية غير التقليدية	
	المجموع السنوي	المخزون		مياه التحلية	مياه التقيية
296	42	7.734	338	2.5	8.1

مع هذه الكمية البسيطة يستخدم منها 50 % فقط و الباقي يتعرض للهدر و الضياع ، مع العلم أن الأقاليم العربية تمر بفترة جفاف لعدة سنوات منها الأقاليم الداخلية و الجبال و كذا الإقليم الساحلي ، فأثر ذلك على النشاط الزراعي و انتشار الزراعة البعلية (المطرية) على حساب التوسع الرأسي - تكثيف الإنتاج- الذي يعتمد على وحدة المساحة الزراعية المروية للرفع من الطاقة الإنتاجية إذ يستغل

النشاط الزراعي 88 % من الموارد المائية السطحية هذا ما أدى إلى وجود عجز في احتياجات القطاع الزراعي بنحو 58 مليار م³ في السنة و احتياجات السكان 42 مليار م³ سنويا كما يبلغ متوسط الفرد على مستوى العربي حوالي 1057 م³/ سنويا يتجاوز بقليل خط الفقر المائي (1000 م³ سنويا) فإن عددا قليلا من الدول يتجاوز فيه نصيب الفرد 1000 م³ سنويا (7) بهذا يعتبر عنصر الماء أحد المقومات الأساسية في بناء التكامل الاقتصادي الزراعي الذي يتطلب الاستخدام بكفاءة أمثل لطرق الري و الصرف الحديثة لتلبية احتياجات الزراعة العربية، حتى تأخذ مكانتها في تنظيم الإنتاج و استمراريته بتنوع مصادر الموارد المائية الإقليمية ، و ذلك بوضع سياسة مائية موحدة تخضع لإستراتيجية التكامل الزراعي العربي ، و لن يتأتى ذلك إلا بإنشاء السدود الصغيرة و المتوسطة و الحواجز المائية لاسيما في الأقاليم الجبلية ، حتى نتجنب ضياع أكثر من 70 % من كمية الأمطار المتساقطة التي تصب في البحر ، و العمل على المحافظة على الموارد المائية الجوفية غير المتجددة من الاستنزاف في بعض المشاريع الاستثمارية التي تدخل ضمن الشراكة الأوروبية كما أن توسع المناطق الحضرية الصناعية أصبح ينافس إحتياجات النشاط الزراعي ناهيك على التلوث البيئي و الأودية و الأنهار ، فترتب عن ذلك تراجع نصيب الفرد من المساحة الزراعية (من 37 هكتار سنة 1970 إلى 0.25 هكتار سنة 1991 إلى 0.22 هكتار سنة 2004) و بلغ المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه 1000 م³ لسنة مقابل 7500 م³ على المستوى العالمي ، كما يتوقع أن يرتفع العجز المائي بنحو 378 مليار م³ عام 2030، (8)

و لتدارك العجز المائي أخذت الدول العربية جملة من التدابير أهمها:
 الإنفاق الإستثماري في الموارد المائية غير التقليدية وذلك بتحليه مياه البحر واسترجاع المياه الملوثة عن طريق التنقية المقدره بنحو 8.1 مليار م³ لتغطية العجز المائي وهذا لن يتحقق إلا بفعل تكامل الهيكل الزراعي العربي في تقسيم الأقاليم الزراعية و تخصصها وما تحتاجه من موارد مائية لتحقيق منتجات

متنوعة من الناحية الكمية و النوعية ، تقتحم بها الأسواق العالمية تحديا لآثار المنظمة العالمية للتجارة التي تهدف إلى ربط الأسواق المحلية بالأسواق العالمية.

جـ العمالة الزراعية في الهيكل الاقتصادي الزراعي العربي:

قدر إجمالي عدد سكان الدول العربية بنحو 310 مليون نسمة عام 2005، بمعدل نمو سنوي للسكان 2.22 في المائة و يفوق معدل النمو السكاني في الدول المتقدمة بـ: 0.8 في المائة أما في ما يخص التركيب العمري للسكان ، فيتميز بتوسع فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أي بنسبة 36.3 % من إجمالي عدد السكان في عام 2003، أما القوى البشرية الزراعية التي تضم السكان الزراعيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 65 سنة فتمثل نصف عدد السكان العاملين ، وفيما يلي الجدول رقم 4: (9)

الجدول رقم 4: السكان الزراعيون و القوى العاملة النشطة، اقتصاديات الزراعة لعام 2002 مليون نسمة

نسبة 1/3	نسبة 2/3	القوى العاملة في الزراعة (3)	القوى العاملة في كافة القطاعات (2)	السكان الزراعيون (1)	
36.8	31.7	34.6	109.7	94.1	الدول العربية
51.6	54.2	1288.0	2375.4	2494.6	الدول النامية
48.3	6.9	45.3	661.2	93.8	الدول الصناعية

يتضح من الجدول السابق أن مجموع السكان الزراعيين للدول العربية 94.1 مليون نسمة منها 36.8% تمثل القوة العاملة في النشاط الزراعي كما تمثل 31.7 % القوة العاملة في النشاط الزراعي إلى مجموع القوة العاملة في القطاع غير الزراعي ، و إن كانت هذه النسبة لا تتجاوز 6.9 % من مثلتها في الدول الصناعية ، يعزى ذلك إلى ارتفاع إنتاجية العامل الزراعي في الدول الصناعية و التي ترجع إلى ارتفاع مرد ودية و حدة المساحة الزراعية بالإعتماد على تكثيف

الإنتاج باستخدام فنياته الحديثة المزودة بالمعرفة المكتسبة من مستجدات البحث العلمي التطبيقي و طرق الإرشاد المتبعة ، بينما إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية مقارنة مع الدول المتقدمة منخفضة تعتمد في زيادته على التوسع الأفقي للإنتاج ، و أبرز مثال على ذلك الجزائر التي تحتل المرتبة الأولى دوليا في استيراد الحبوب.

الجدول رقم 5: إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية والدول المتقدمة في بعض المحاصيل عام 2002⁽¹⁰⁾

وحدة

الحبوب	الخضر	الفاكهة	البقول	الدرنيات	
117.3	10.7	10.5	0.5	7.3	الدول المتقدمة (1)
10.5	0.7	0.5	6.06	0.11	الدول العربية (2)
9	6.5	4.8	12.0	1.5	نسبة 1/2

من الجدول نلاحظ انخفاض إنتاجية العامل الزراعي العربي نتيجة الندرة النسبية لمداخلات الإنتاج الحديثة و كذا مستوى هياكل الإسناد منها البحث العلمي التطبيقي و الإرشاد الزراعي أدى ذلك إلى اتساع الفجوة الغذائية مما يؤثر بدرجات متفاوتة على معدلات الإنتاجية في الدول العربية عن متوسط الإنتاجية في العالم لاسيما في المواد الأساسية⁽¹¹⁾ التي تتسع فيها الفجوة الغذائية وتأثيرها على الأمن الغذائي و من ذلك انخفاض إنتاجية الحبوب و الدرنات مقارنة مع الدول المتقدمة ، إن انخفاض نصيب الفرد من المساحة الزراعية يؤثر على الإنتاجية الزراعية ، لهذا فإن التوسع الأفقي للإنتاج بتوسع المساحة الزراعية و العمل على التقليل من الأراضي المتروكة بورا مع إدخال المعرفة في طرق الإنتاج الحديثة يرفع من الطاقة الإنتاجية واستغلال الأراضي الزراعية الكامنة ، بهذا يتحسن في رأينا واقع تكامل الموارد البشرية في الهيكل الاقتصادي الزراعي العربي و العمل على تنقلها و تخصصها بناء على مؤشر الإنتاجية الحديثة لعنصر العمل حتى نتمكن من امتصاص القوة العاملة الزراعية المعروضة في سوق العمل استجابة للطلب المتزايد

عليها ، و بالتالي الحد من هجرة اليد العاملة الزراعية نحو الخارج و التي أصبحت موردا هاما لاقتصاديات الدول المتقدمة ، لاسيما أن استخدام الزراعة المكثفة يحتاج إلى نحو 3-6 أضعاف العمالة التي تحتاجها الزراعة الواسعة ، هذا ما يدل أهمية تكثيف الإنتاج الذي يعتمد على تخصص القوة العاملة الزراعية و مدى تأهيلها لاكتساب المعرفة و توظيفها في النشاط الزراعي الحديث ، أما فيما يخص الكفاءة الاقتصادية الزراعية بالنسبة للدول العربية فهي متدنية نظر لثبات نسبة مساهمة الناتج الزراعي المحلي الإجمالي كما يتضح من الجدولين رقم 6 و 7:

الجدول رقم 6: الناتج المحلي الزراعي في الدول العربية بالأسعار الجارية للفترات من 1995 إلى 2005⁽¹²⁾

النسبة المئوية

السنوات	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الناتج المحلي الزراعي للدول العربية	9.5	8.3	8.7	8.5	8.2	7.5	6.7

الجدول رقم 7: الكفاءة الاقتصادية الزراعية

النسبة المئوية

السنوات	1995	2000	2001	2002	2003	2004
الدول العربية	0.28	0.26	0.28	0.28	0.28	0.28
الجزائر	0.39	0.34	0.40	0.38	0.42	0.41
مصر	0.42	0.46	0.47	0.48	0.49	0.46
المغرب	0.36	0.38	0.44	0.47	0.49	0.48

نلاحظ من الجدول رقم 7 ثبات الكفاءة الاقتصادية الزراعية 0.28 في المائة ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الدول العربية إلى

الناتج المحلي الإجمالي كما يتضح من الجدول رقم 6 وانخفاض نسبة العمالة في الزراعة إلى إجمالي العمالة في الدول العربية وثباتها كما يوضحه الجدول رقم 8 أدناه.

الجدول رقم 8: نسبة العمالة الزراعية إلى إجمالي العمالة في الدول العربية (13)

السنوات	1995	2000	2001	2002	2003	2004
الدول العربية	34.8	31.5	30.8	30.2	29.5	28.9
الجزائر	25.4	24.4	24.1	23.8	23.6	23.3
مصر	37.0	33.6	32.9	32.2	31.5	30.8
المغرب	40.2	36.1	35.3	34.6	33.8	33.1

يرجع انخفاض نسبة العمالة الزراعية بالنسبة إلى إجمالي العمالة إلى منافسة القطاعات غير الزراعية لاسيما قطاع الخدمات في جلب اليد العاملة الزراعية و هذا راجع إلى تدني أجور هاته الأخيرة بين 10 إلى 20 % من أجور قطاعات العمل الأخرى.

نخلص أن الإنتاجية الزراعية في الدول العربية تعتمد على المساحة الأفقية للرفع من الطاقة الإنتاجية وهذا يتحقق بفعل تكامل حقيقي للموارد الأرضية الزراعية وتوزيع القوة العاملة الزراعية بناء على متطلبات الإنتاجية الحديثة حتى نتمكن من بناء تكامل اقتصادي منطلق من الواقع يقوم على جلب الاستثمارات العربية و توسيع السوق العربية للإنتاج الموسع من أجل تأمين الغذاء العربي و التقليل من الفجوة الغذائية و العمل على توازن الميزان التجاري الغذائي.

بينما في الواقع أن الاستثمارات العربية المباشرة و المصدرة للعالم الخارجي تعتبر احد العوائق الرئيسية التي تعمل على عدم مرونة الإنتاج و السوق العربية تأتي البحرين في المرتبة الأولى بنسبة 21% من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة للخارج ، ثم الكويت بـ: 18.5 % ، السعودية 18 % ليبيا و المغرب 0.1 % ، ⁽¹⁴⁾ يترتب عن ذلك إهدار الموارد المالية العربية و عدم

تكامّلها المالي مع احتياجات البلدان العربية التي تعاني من النقص و العجز في الموارد المالية ، يلاحظ أن الاستثمارات العربية في الدول العربية تمثل 2.6 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية (15) .

و قد ظلت نسبة الاستثمار الزراعي إلى الاستثمار الإجمالي متدنية خلال العقود الماضية و لم تتجاوز في المتوسط 9 % خلال الخمس عشرة سنة الماضية (16) .

ترتب عن ذلك انتشار الزراعة البعلية على حساب الزراعة المكثفة التي تعتمد على إدخال التكنولوجيا و البحث العلمي التطبيقي و تأهيل اليد العاملة . إن تكامل الموارد الأرضية الزراعية العربية و استقطاب رؤوس الأموال العربية يعملان بلا شك على توحيد السياسة الزراعية العربية التي تضمن آفاق الأجيال القادمة في بناء اقتصاد متكامل يعمل على استمرارية التأمين الغذائي العربي و حرية اتخاذ القرارات السياسية و الاقتصادية تحدياً للتكتلات الاقتصادية العالمية .

المحور الثاني: آفاق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي:

إن واقع التكامل الاقتصادي الزراعي العربي من خلال مقومات الهيكل الإنتاجي الزراعي تعتبر في الواقع تكاملاً طوعياً للموارد الاقتصادية ناهيك عن المقومات الغير اقتصادية ومن ذلك الجانب الاجتماعي و الحضري للأمم ووحدة ثقافتها و أفاقها ، ألا وهو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لاسيما التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ، لمواجهة أثار التكتلات الاقتصادية العالمية التي تهدف إلى ربط السوق العربية بالسوق العالمية في ظل منافسة غير متكافئة تعرض منتجاتها النهائية على حساب الاستثمارات العربية في مجال الإنتاج و نفاذ للمدخرات العربية ، إن حتمية التكتلات الاقتصادية العالمية مع دخول الألفية الثالثة تفرض على القادة العرب مراعاة المصالح الاقتصادية المشتركة في ظل التغيرات

الاقتصادية العالمية و ذلك بإبعاد الخلافات السياسية الانفرادية التي أدت إلى إضعاف القرار السياسي والاقتصادي أمام قوة تفاوض دول الاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى تحقيق الشراكة الأورو متوسطية ووجود المناطق الحرة وربط الأقاليم العربية بالقرار السياسي الأوروبي الذي يسعى في التوسع الأفقي للمبادلات التجارية الحرة و الاستثمار المباشر لاستنزاف الموارد الطبيعية دون نقل التكنولوجيا أو تأهيل اليد العاملة.

إن الصراع القائم من خلال غزو دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الآسيوية للأسواق العالمية كل على حدا يعزى ذلك إلى السياسات الانفرادية للدول العربية مما يجعلها في تبعية اقتصادية ويدخلها في أزمات اقتصادية و إجتماعية لاسيما الدول البترولية التي مازالت تعتمد في تغطية احتياجاتها الغذائية من السوق العالمية على حساب الاستثمارات الزراعية، أنجر عن ذلك عنه توسع الفجوة الغذائية، حيث ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية بين متوسط الفترة (1990 - 1992) ومتوسط الفترة (2002 - 2004) من نحو 10.2 مليار دولار إلى نحو 15.1 مليار دولار أي بنسبة 49.5 %.

إن آفاق التكامل الاقتصادي العربي ، تتحقق بواقع الهيكل الاقتصادي الزراعي في بناء التكامل الاقتصادي الزراعي ، الذي يهدف إلى تحقيق سياسة زراعية موحدة وذلك بتوسيع السوق العربية و ربطها بالسوق العالمية تحدياً لآثار التكتلات الاقتصادية العالمية ، وهذا من خلال تحفيز الاستثمار الزراعي العربي بتوسع السوق العربية ، لاسيما وجود المناطق الزراعية المختلفة وتنوع المناخ و الموارد الأرضية الزراعية و الموقع الجغرافي لدول السواحل يشجع على ترقية الصادرات الزراعية و تنوعها من الناحية الكمية و النوعية و طبيعتها العضوية و يصنع لها مكانا محترما وسط باقي الأمم ، إذا أي تخاذل أو تراجع يعرض مكاسب الأجيال إلى المخاطرة أمام التطور السريع للمتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة التي لا ترحم (17).

إن ميزة التنافسية لطبيعة المنتجات الزراعية العضوية و استمراريتها طوال الموسم الفلاحي تزيد في مرونة الطلب الكلي على مستوى السوق العالمية ، كما جاء في قرار قمة الدول العربية بالجزائر سنة 2005 الذي ركز على تعزيز القدرة الزراعية في النفاذ للأسواق العالمية ويحقق التكامل الزراعي العربي و هذا من أجل التصدي لآثار التكتلات الاقتصادية العالمية .

إن التكامل الاقتصادي الزراعي يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العربية ، كما جاء في قرارات القادة العرب من خلال قمتي تونس و الجزائر 2004-2005 قصد الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد قادرة على تحقيق أسس الأمن الغذائي للمواطن العربي و توفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي و ضمان دخولهم لتحسين أوضاعهم الاجتماعية و الثقافية .

إن المحافظة على الثروة الطبيعية للأجيال القادمة من الاستنزاف الذي تهدف إليه التكتلات الاقتصادية العالمية، وكذا المحافظة على البيئة من التلوث الناتج عن المشاريع المشتركة يعتبران ضرورة ملحة حتى نضمن الأمن الغذائي وحرية القرار السياسي و الاقتصادي .

أما الجانب التنظيمي و التشريعات الزراعية العربية تمثلت أهدافها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة القائمة على تنظيم تشريعي موحد بالإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية و العمل على ترقية و استقرار المجتمعات الريفية ، إذ شجعت الحكومات العربية الاستثمار في القطاع الزراعي الخاص عن طريق دعم الإنتاج و توفير هياكل الإسناد والتي من بينها البحث العلمي الزراعي والإرشاد و تأهيل اليد العاملة تماشيا مع الزراعة الحديثة و تخفيض سعر الفائدة و الضرائب و الطاقة المستعملة حتى ترفع من مساهمة قيمة الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي و هذا يمس كل سياسة زراعية عربية تأثرت بالتغيرات الاقتصادية العالمية و التي تعتبر في نفس الوقت القاسم المشترك في توحيد التنمية الزراعية المستدامة، كما

نص المؤتمر القومي حول التكامل الزراعي العربي الذي انعقد في القاهرة في 19-22 ديسمبر عام 2004 على ضرورة الاستغلال التكاملي للموارد الزراعية و البشرية و فقا لاعتبارات الكفاءة و المزايا النسبية و التنافسية ، تحديا لأثار المتغيرات الاقتصادية العالمية⁽¹⁸⁾.

الخاتمة:

على الرغم من الوفرة النسبية للمقومات الاقتصادية المشتركة للهيكل الاقتصادي الزراعي للبلدان العربية، التي تنفرد بها على مستوى التكتلات الاقتصادية العالمية ، و كذا المقومات المعنوية المتمثلة في وحدة الأمة العربية ، يبقى التكامل الاقتصادي الزراعي العربي حلما لأبناء الأمة العربية و للمستثمرين العرب في مجال النشاط الزراعي أمام السوق العربية الواسعة .

إن تدارك الدول العربية سباقا للدول الأوروبية في تجسيد التكامل الاقتصادي العربي، لاسيما التكامل الاقتصادي الزراعي العربي الذي تتصافر فيه كل المقومات في أرض الواقع و ذلك بالاستخدام الكفاء للموارد الاقتصادية ضمانا للأمن الغذائي للسكان و حفاظا على القرار الاقتصادي السياسي و تحديا لكل التكتلات العالمية التي أصبحت ضرورة اقتصادية اجتماعية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و السياسي لشعوبها.

إذ كان الخلاف السياسي و غياب التنظيم التشريعي الموحد عائقا تاريخيا في تكامل الاقتصادي العربي، فإن عولمة النظام الاقتصادي العالمي يعتبر القاسم المشترك في اتجاه الدول العربية نحو إصلاحات اقتصادية موحدة التي تجعل من واقع التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ضرورة اقتصادية تزيل كل العقبات السياسية التي كانت وراء إخفاق الاتفاقات العربية .

إن الاتفاقات البينية للشراكة الأورو متوسطية ووجود المناطق الحرة المتوسطية وإدخال الثقافة الغربية وعولمتها تعتبر عائقا يحد من تواصل أفاق

التكامل الاقتصادي العربي كما تعتبر عاملا على تفكيك الأمة العربية و إخضاعها للقرارات الاقتصادية و السياسية المنبثقة من التكتلات الاقتصادية العالمية.

قائمة المراجع

- (1) المنظمة العالمية للتنمية الزراعية ص 4.
- (2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص. 264 سبتمبر 2004، ص. 278 سبتمبر 2006
- (3) المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- (4) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مشروع استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين الخرطوم ديسمبر 2006 ص 3..
- (5) ماضي محمد، إشكالية تنمية الموارد المائية في الجزائر، ماجستير ، دراسة للجوء إلى المصادر غير التقليدية.
- (6) التقرير الاقتصادي العربي الموحد. سبتمبر 2006، ص 46.
- (7) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ص 4
- (8) التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2006 ص 46-47.
- (9) التقرير الاقتصادي العربي. ص 43 عام 2004.
- (10) التقرير الاقتصادي العربي، عام 2006، ص 48.
- (11) جمات وسيلة ، اقتصاد المياه في الوطن العربي ، وضعية التكامل الإقتصادي الزراعي العربي في ظل التغيرات الاقتصادية ، ماجستير 2007 ، ص 123
- (12) التقرير الاقتصادي العربي. عام 2006 ، ص 42
- (13) التقرير الاقتصادي العربي. عام 2006 ، ص 279، 280.
- (14) بجاوية سهام ، الإستثمارات العربية الميدانية و مساهمتها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي ، ماجستير في العلوم الاقتصادية 2005 ص 74
- (15) المرجع أعلاه ، ص 75
- (16) جامعة الدول العربية، المنظمة العالمية للتنمية الزراعية .
- (17) شامي رشيدة المنظمة العالمية للتجارة الآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية 2006/2007 ص 94
- (18) المرجع السابق ، ماضي محمد ص 127